دراسة لمدى استجابة قطاع التأمين في الجزائر للتغيرات الاقتصادية

A study of the response of the insurance sector in Algeria to economic changes

د. عبد القادر حفاي

أستاذ محاضر

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

a.haffai@lagh-univ.dz

ملخص

إن تطور الاقتصاد الوطني يتطلب تدعيم النظام المالي الجزائري بمؤسسات تأمين تكون في خدمة الأهداف التنموية، وعلى غرار المؤسسات المصرفية فإن إنشاء مؤسسات تأمين وطنية كان من خلال دمج العديد من مؤسسات التأمين المتواجدة في الجزائر بعد الاستقلال.

وقد ساهمت هاته المؤسسات في تحقيق بعض الأهداف المسطرة على الرغم من افتقارها إلى الخبرة اللازمة لهذا النوع من النشاط. وفي ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينيات فإن هذا القطاع عرف انفتاحا كبيرا على مختلف المتعاملين، إلا أنه ما يزال يحتاج إلى المزيد من التحديث والتنويع لمختلف الخدمات بما فيها تلك التي تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: تأمين؛ نظام مالي جزائري.

Abstract

The development of the national economy depends on supporting the algerian financial system with insurance companies that serve the developing objectives. Like any banking institutions, the creation of national insurance companies was done through melting numerous insurance companies found in Algeria after independence.

These institutions took part in achieving some of those planned objectives despite being in need for the necessary experience.

In the framework of the economic liberalism that characterized the Algerian economy during the mid 80s, this sector knew a huge market openness; but it still lacks more modernity and variety in terms of services, even those that need to fit the Islamic rules.

Key words: insurance, Algerian financial system.

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تحديات ناجمة عن عزوف المستثمرين الأجانب وبالأخص الفرنسيين منهم على الانخراط في الخطة التنموية المنبثقة عن التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني بعد الاستقلال مما تطلب ضرورة لحاق التنظيم القانوني للتغير في النشاط الاقتصادي.

أولا : التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

يعد قطاع التأمين في الجزائر رافدا مهما من روافد القطاع المالي لما يمثله من تأثير اقتصادي، ذلك أن هذا القطاع يعد مكملا للقطاع المصرفي. ومما لا شك فيه أن الآثار السلبية الناجمة عن سيطرة المتعاملين الأجانب على القطاع المصرفي كانت لها نفس الآثار على قطاع التأمين. فعلى الرغم من محاولة السلطة العمومية إنشاء نظام مصرفي يترجم السيادة الوطنية، فإن قطاع التأمين بقي بعيدا عن هذا التوجه وبقي تحت سيطرة المؤسسات الأجنبية التي تقوم بكل عمليات التأمين خاصة المؤسسات الفرنسية، حيث بلغ عدد المؤسسات الفرنسية العاملة في الجزائر في مجال التأمين حوالي 270 مؤسسة[1] دون احتساب المؤسسات الأجنبية الأخرى.

وفي محاولة لتدارك الوضع آنذاك نظرا لخطورة المؤسسات الأجنبية على الاقتصاد الوطني وعلى المؤمنين وانسجاما مع الإستراتيجية الوطنية تم إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR سنة 1963[2] كمؤسسة تابعة للدولة. انطلاقا من هذا القانون ولكبح هيمنة نشاط المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع التأمين تم إصدار قرار وزاري مؤرخ في 1963/10/15 يلزم كل المؤسسات الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر بأن تترك حصة 10% من إعادة التأمين للصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

وبهدف تأمين قطاع التأمين في الجزائر حرصت السلطة العمومية على إصدار قانون آخر في سنة 1963[3]، متعلق بالضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين العاملة في الجزائر. ونتيجة لهذا التوجه وعلى الرغم من رفض العديد من المؤسسات خاصة الفرنسية منها الالتزام بالتنظيم الجديد وقررت مغادرة الاقتصاد الوطني فإن بعض المؤسسات قبلت العمل وفق هذا القانون الجديد وحصلت على الاعتماد من وزارة المالية 17 مؤسسة.

تدعيما للتوجه الوطني المتعلق باسترجاع قطاع التأمين من الأجانب تقرر تأسيس الشركة الجزائرية للتأمين SAA بقرار من وزير المالية مؤرخ في 1963/12/12 وهي شركة مختلطة، حيث نجد أن 39% من رأسمالها مملوك من قبل مصريين. كما تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاضديات الفلاحية CCRMA، والذي تكوين رأسماله الأولي بين الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين CAAR والشركة الجزائرية للتأمين SAA وكان هذا بقرار من وزير المالية مؤرخ في 1964/04/28.

كما تم إنشاء التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC بقرار من وزير المالية مؤرخ في 1964/12/29.

لقد تم اعتماد العديد من المؤسسات الأجنبية وبلغ عددها 14 مؤسسة أجنبية بعضها من سيطرت على 25% إلى 30% من سوق التأمين في الجزائر كمؤسسة STAR التونسية. إلا أن هذا التوجه عرف نهايته في منتصف 1966 عند تبني الاستراتيجية التنموية الموجهة للولايات المحرومة مما تطلب تجميع الموارد المالية لتنفيذ هذه الاستراتيجية وهذا من خلال سيطرة الدولة على قطاع التأمين عن طريق إصدار أمر 127/66[4] وأمر ثان[5] متعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين SAA. وباستثناء الشركة الجزائرية للتأمين SAA التي تم تأميمها فإن بقية المؤسسات الأخرى العاملة في حقل التأمين والمعتمدة بناء على القانون 201/63 تم تصفيتها جميعا وتم استثناء أيضا من التصفية التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC والصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاضديات الفلاحية CCRMA.

كما أن قطاع التأمين شهد عدة تحولات في فترة السبعينيات استجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني من خلال تحويل الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاضديات الفلاحية CCRMA إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، واستمر العمل بهذه النصوص إلى غاية سنة 1985 حيث تم تحويل كل مخاطر النقل البحري والجوي والبري إلى المؤسسة الجزائرية لتأمين النقل التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم 82/85[6]. وتعد الجزائر البلد الوحيد الذي لديه نظام تخصص في التأمين حسب طبيعة المخاطر والذي حافظت عليه بالرغم من إعادة هيكلة السوق[7].

وعلى غرار التحولات التي عرفتها مكونات النظام المالي ككل فإن قطاع التأمين بدوره عرف تغيرا كبيرا وسريعا داخليا وخارجيا مما تطلب من القائمين على الاقتصاد الوطني مواكبة تلك التحولات وذلك عبر إصدار القانون 07/80 للتكيف مع المستجدات نظرا لأن قطاع التأمين يعتبر أكثر مرونة إذا ما قورن بمكونات النظام المالي الأخرى وكذلك لازدياد دور التأمين في الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني إلا أنه شهد تغيرا بطيئا في التشريع, حيث أن التطورات السريعة والمتلاحقة على المستوى الدولي من خلال الابتكارات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في تقديم منتجات مالية حديثة تتلاءم مع ما هو سائد في العالم المتطور لم تعرف نفس درجة التغير في الجزائر، فبعد مضي أكثر من15 سنة من القانون 07/80 تم تعديله بالأمر 07/95[8].

ثانيا : واقع قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مكن مؤسسات التأمين بمختلف أنواعها من الاستفادة من تحرير سعر الفائدة بموجب القرار الوزاري الصادر عن وزير المالية بتاريخ 1986/10/01، والذي كان هدفه تشجيع الادخار وتحفيزه وتوفير إمكانية توظيفه بناء على مردودية الاستثمارات من خلال استخدام الفوائض النقدية لهذا القطاع في تقديم خدمات مكملة للقطاع المصرفي نظرا للتشابه والتداخل في الأعمال التي تقدمها كل من المصارف وشركات التأمين[9].

يخضع قطاع التأمين في الجزائر حاليا للأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات الذي مهد لانفتاح السوق على القطاع الخاص والشراكة الأجنبية، كما تم تدعيم المنظومة القانونية للتأمين بالقانون 04/2006[10].

وعلى الرغم من أن سوق التأمين يعد أكثر انفتاحا من سوق المصارف إلا أنه يعاني من نفس العيوب التي عانى منها القطاع المصرفي منها هيمنة شركات التأمين العمومية على السوق التي تكاد تقترب من نسبة 80% مما أدى إلى غياب المنافسة بين مختلف الفاعلين في هذا النشاط.

ومن جهة أخرى يقدر رقم أعمال التأمين في الجزائر حوالي 570 مليون دولار أمريكي حيث سجل ارتفاعا متزايدا خلال السنوات الأخيرة بلغ ما يقارب من 20% وذلك نتيجة للتطور والحركية التي عرفها الاقتصاد الوطني والذي كان له الأثر الإيجابي على قطاع التأمين في الجزائر. والجدول أدناه يوضح تطور نشاط قطاع التأمين في الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2009.

جدول رقم (01) : تطور نشاط قطاع التأمين في الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2009

الوحدة: مليار دج

قطاع التأمينات	الشركات العمومية	الشركات الخاصة	حجم السوق	هيكل السوق الوطنية	الحصة السوقية للشركات الخاصة
تأمين السيارات	13 349 229	5 171 065	18 520 295	%47.9	%13.4
تأمين الحوادث للأخطار المختلفة	11 450 962	2 511 398	13 962 360	%36.1	%6.5
تأمين النقل	1 856 804	457 164	2 133 968	%6	%1.2
التأمين الفلاحي	327 092	31 050	358 142	%0.9	%0.1
تأمين الأشخاص	2 225 985	956 464	3 182 450	%8.2	%2.5
تأمين القروض	326 047	36 626	362 673	%0.9	%0.1
المجموع	**29 536 120**	**9 163 768**	**38 699 888**	**%100**	**%23.7**

Source: Conseil national des assurances, note conjoncture de marché des assurances, 2eme trimestre, 2009 p4

إن معطيات الجدول توضح بما لا يدع مجالا للشك هيمنة المؤسسات الوطنية على سوق التأمين في الجزائر، كما يوضح أن هذه المؤسسات لا تزال تعد الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني وأن أي خلل في هذه المؤسسات سيؤثر سلبا على تركيبة الاقتصاد الوطني وأن المؤسسات الخاصة رغم الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الوطني إلا أنها لا زالت بعيدة عن تعويض أي خلل يصيب المؤسسات العمومية.

ونتيجة لفتح قطاع التأمين لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، فإن هذا القطاع يأتي في المرتبة 68 عالميا وبحصة قدرها 0.016% من سوق التأمينات العالمية، كما يأتي في المرتبة السابعة إفريقيا بحصة قدرها 1.3% من سوق التأمينات الأفريقية الذي تسيطر عليه المؤسسات الجنوب أفريقية بنسبة 82% من سوق التأمينات الأفريقية.

ونظرا لكون متطلبات الأمن من ضروريات العمل المالي، وباعتبار أن قطاع التأمين من الروافد المهمة للقطاع المالي، فقد تدعمت المنظومة القانونية لقطاع التأمين في الجزائر بالمرسوم التنفيذي 375/09[11] قصد تدعيم الثقة في هذا القطاع والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02) : الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في الجزائر

العمليات التأمينية	شركات مساهمة	شركات تعاونية
تأمين الأشخاص والرسملة	1 مليار دينار	600 مليون دينار
التأمين على الأضرار	2 مليار دينار	1 مليار دينار
إعادة التأمين	5 مليار دينار	-

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 375/09، المؤرخ في 2009/11/16

توضح معطيات الجدول السابق أن السلطات العمومية تسعى لتجنيب الاقتصاد الوطني ومن ورائه كل المؤمنين مخاطر عدم وفاء مؤسسات التأمين بالتزاماتها تجاه المؤمنين وهذا من خلال رفعها لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال مؤسسات التأمين. ورغم ذلك فإن الاقتصاد الوطني عرف عدة حالات من عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات خاصة من قبل المؤسسات الخاصة وهذا ما أثر سلبا على سمعة هاته المؤسسات في السوق وأدى إلى فقدانها جزء من حصتها في سوق التأمين الجزائري التي هي في الأصل محدودة.

الخاتمة:

على الرغم من التوسع الذي شهدته سوق التأمين في الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا فإنها لا تزال بعيدة عن غالبية المجتمع الجزائري، وهذا ما يتطلب من القائمين على تسيير شؤون قطاع التأمين في الجزائر طرح المزيد من الخدمات التأمينية لتشمل كل مناحي الاقتصاد الوطني خاصة تلك الخدمات التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتفادي النظرة السلبية لهذا القطاع من قبل نسبة ليست بالقليلة من المجتمع الجزائري.

الهوامش والمراجع:

[1] TAFIANI Boualem, Les assurances en Algérie (Etude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement), OPU et ENAP, Algérie, p69.

[2] القانون 197/63، المؤرخ في 1963/06/08، المتعلق بإنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

[3] القانون 201/63، المؤرخ في 1963/06/08، المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التامين العاملة في الجزائر.

[4] الأمر رقم 127/66، المؤرخ في 1966/05/27، المتعلق بسيطرة الدولة على عمليات التأمين.

[5] الأمر رقم 129/66، المؤرخ في 1966/05/27، المتعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين.

[6] المرسوم 82/85، المؤرخ في 1985/04/30، المتعلق بإنشاء المؤسسة الجزائرية لتأمين النقل CAAT.

[7] TAFIANI Boualem, Système d'assurances comparées (Algérie-Europe de l'Est), OPU, Algérie, 1989, p87.

[8] الأمر رقم 07/95، المؤرخ في 1995/01/25، المتعلق بالتأمينات.

[9] الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ج2، منشورات الحلبي، لبنان، 2002، ص456.

[10] القانون 04/06، المؤرخ في 2006/02/20، المتعلق بالتأمينات.

[11] المرسوم التنفيذي 375/09، المؤرخ في 2009/11/16، المتعلق برأس المال الأدنى لشركات التأمين.